

بقعة أمن

المحكمة العسكرية ظلمت سماحة

حسين حَمُود

حَوْل فريق 14 آذار، ولا سيما تيار المستقبل، لبنان إلى غابة خلال الساعات الثماني والأربعين الماضية. غابة تسودها شريعة الغاب إلى درجة الهمجية في ردود الأفعال التي صدرت اعتراضاً على حكم المحكمة العسكرية الدائمة في قضية الوزير السابق ميشال سماحة وقضى بحبسه أربع سنوات ونصف السنة وتجريدته من حقوقه المدنية بعد إدانته بمحاولة القيام بأعمال إرهابية والانتماء إلى مجموعة مسلحة وقُرت مصادرة الأسلحة والمتفجرات والأموال المضبوطة. وفور الإعلان عن الحكم أفلتت السنة ومناير ووسائل إعلام 14 آذار، من عقابها، وشهرت خانجراها وسيوفها وعملت نديحاً في رقاب المحكمة العسكرية وقضاتها والقضاء عموماً، في حملة سياسية غير مسبوقة وصلت إلى حد المطالبة باقتلاع المحكمة العسكرية من جذورها.

وما يدعو إلى الاستهجان أنّ وزير العدل أشرف ريفي هو من أطلق شرارة هذا الفلتان السياسي - الإعلامي، نتيجة انفعاله، بعد سماعه بالحكم، بحسب اعترافه. وكُرت حملة المزاحات التي تبارى فيها المصورون في تيار «المستقبل» مع الحماهم، حتى المعتدلون المقربون من التيار ويسعون إلى إرضائه بلوا السنتمهم بالمحكمة والقضاء. ولم يقتصر الهجوم «الداعشي» السياسي على الكلام بل امتد إلى الشوارع الطرابلسي تحديداً، فهاج ذوو من يوصفون بالموقفين الإسلاميين، الذين يعون عليهم ريفي فاعتصموا منددين بالحكم، وآزهم حزب «العلم والمؤسسات» «المستقبلي»، فأنزل شبابه المتعلمين والمتفهمين إلى الشارع أيضاً من خلال اعتصام أمام المحكمة العسكرية للاحتجاج على الحكم والمطالبة بإلغاء المحكمة. بالتوازي مع إحالة ريفي إحدى أعضاء المحكمة العسكرية القاضية ليلى رعيدي إلى التفتيش القضائي بسبب توقيعها للحكم!

هكذا يتعامل المستقبل مع المؤسسات. انفعول وزير العدل فقاد البلد يفل. علماً أنّ الحكم المعترض عليه جاء لمصلحة «المستقبل» وريفي تحديداً، بينما المحكمة ظلمت ميشال سماحة الذي عوقب على النية، وهو، بحسب مراجع قانونية، ما يخالف نصوص قانون العقوبات الذي يحدّد عناصر الجريمة التي يجب توفرها حتى يعدّ الفعل المقترف جريمة أم لا. وهذه العناصر ثلاثة هي: النية والفعل المادي والصلّة أو الرابطة السببية بين الفعل المقترف والنتيجة المتولدة. ويشترط القانون اجتماع العناصر الثلاثة معاً لتحقيق الفعل الجرمي بحيث إذا انتفى أحدها لا جريمة ولا عقاب. وفي قضية سماحة لم تتوفر إلا النية التي لم يلازمها أي فعل مادي حسي في ما اتهم به من محاولة القيام بأعمال إرهابية. وقد قبض عليه يوم توقيفه بملابس النوم في منزله ببلدة الجوار المتنية في 9 آب 2012. فيكون سماحة قد أدين، عدا قضية حيازة متفجرات الممنوعة، بفعل جرمي أخطر قد يحدث وقد لا يحدث.

هذا أولاً، ثانياً، تتابع المصادر، كان يمكن لرئيس المحكمة العسكرية العميد الطيار خليل إبراهيم، إسقاط كلّ التهم عن سماحة استناداً إلى نظرية قانونية يعتمدها القضاء الأوروبي وتحديداً فرنسا وكندا، تقول بأنه في حال جُند أحد الأجهزة الأمنية مخابراً بغية زرع نية جرمية في رأس أحد الأشخاص، وحرّضه على القيام بالجريمة وزيّن له نتائجها وعواندها، وضبط هذا الشخص يبيّراً الأخير من كل التهم التي كان من الممكن إدانته بها ويعاقب المحرّض وإن كان تابعاً لجهاز أمني مهمها علا شأنه. وقد عرض أحد محامي سماحة في إحدى مرافعاته، هذه النظرية المعمول بها في القضاء الغربي وتفسير عمده محاكمه. إذ بحسب التسجيلات لدى فرع المعلومات، تقول المصادر، إنّ المخبر ميلاد كפורي هو من زرع في رأس سماحة نية المخطط التفجيري، وهو أيضاً أي كפורي حدّد بنك الأهداف ولم يبادر سماحة من تلقاء نفسه إلى التلّووع لوضع المتفجرات، ولا أعدّ لأمانة الأهداف وكل ما فعله هو نقل متفجرات لا أكثر، ولا أحد يمكن أن يثبت ما إذا كان سيستخدمها أم لا. لكن القاضي إبراهيم لم يأخذ بالنظرية الغربية بتحويل التهم إلى كפורي، وأبقى التهمة على سماحة على أساس النية فقط، علماً أنّ كפורي لم يحضر إلى المحكمة ليواجه سماحة بل على العكس أخفي من قبل قوى الأمن بحجة حمايته، على ما صرّح ريفي عندما كان مديراً عاماً لقوى الأمن أثناء اعتقال سماحة.

أما الأمم، بحسب المصادر في معرض تعليقها على الحملة المسعورة على المحكمة العسكرية، فهو صمت قادة الحملة ولا سيما ريفي، بعد اعتراف بعض قادة محاور طرابلس أمام المحكمة العسكرية بأنّ المسؤول في تيار «المستقبل» عميد حمود كان يزودهم بالأسلحة التي كانوا يستخدمونها فعلاً، في جولات القتال التي ناهز عددها العشرين جولة في المدينة وأوقعت مئات القتلى والجرحى في صفوف المدنيين، فضلاً عن الدمار الهائل الذي لحق بالمؤسسات الحكومية والاقتصادية والتجارية فيها. إذ أكد الموقوف زياد علوكي خلال محاكمته في جلسة 15 نيسان الماضي، أنّ حمود هو من أعطاه السلاح وقد أعاده إليه عند بداية تطبيق الخطة الأمنية. فيما قال الموقوف أيضاً سعد المصري إنّ «عميد حمود أرسل له تهديداً وهو في السجن». وفي ليلة الاعتراف، تمّ تهريب حمود إلى أسطنبول، وعاد منذ فترة إلى بيروت، بعد أن سحب اسمه من ملف قادة المحاور الذين ضغط عليهم للترجع عن إفاداتهم التي تدّين.

فيها إضافة إلى أشرطة التسجيل المرئي التي يظهر فيها مقاتلون يتهاون بأنهم قاتلوا ضدّ الجيش وقتلوا وجرحوا العديد من ضباطه وعناصره. فلمّ، تسأل المصادر، لم يذّر ريفي وينفعل ويطالب باعتقال حمود أو يوعز إلى النائب العام التمييزي بملاقته عندما سمع اعترافات قادة المحاور؟ وكيف هرب إلى تركيا وعن أيّ طريق وكيف عاد إلى بيروت؟ لكل ذلك، رأت المصادر أنّ المحكمة ظلمت، بالرغم من أنها سايرت الشارع في حكمها على سماحة، وفعلاً قرارها يستحق التمييز لكن من جانب الدفاع وعائلة سماحة لتعديل العقوبة التي أنزلت بالأخير وإنقاصها بما يتناسب مع حجم مع فعله إحقاقاً للحق والعدل. من جهة أخرى، استغربت المصادر صمت وزير الدفاع عن الحملة على المحكمة العسكرية الخاضعة لإشرافه، كما الصلاحيات المعطاة لوزير العدل بالنسبة إلى القضاء العدلي، خصوصاً أنّ ريفي شهرٌ بإحدى قضائتها، ما يؤثّر سلباً على سمعة المحكمة وصدقيتها خصوصاً في الشارع الذي يقوده وزير العدل بانفعالاته!

البنا

التمسك بقهوجي ليس لحفظ ماء الوجه

روزانا رمال

لا يزال ملف التعيينات الأمنية الملف الأكثر دقة في البلاد الذي خلق سلسلة من الأجواء المتناقضة بين الحلفاء وحلفاء الحلفاء أيضاً.

فتح رئيس كتلت التغيير والإصلاح العماد ميشال عون الملف على مصراعيه مدافعاً عمّا يعتبره حقاً للمسيحيين وحفاظاً على القانون في ما يتعلق بالتعيينات عموماً، وتعيين قائد الجيش خصوصاً والذي لطالما أراد إبعاده عن كونه ملفاً مرتبطاً بأحد أقرانه، وسأل في مؤتمره الصحافي أسس: هل هذا يشكل خطيئة مميّزة تسقط مرتكبها من الحقوق المدنية، وتمحو المسيرة البطولية الطويلة والمستمرة التي عاشها مدى حياته المهنية ولا يزال؟ وهل من أحد يستطيع أن يحدّد لنا المعايير التي تتبع في اختيار القادة والمسؤولين؟

وأكد عون إصراره على المحافظة على المؤسسة العسكرية وعدم دعمه إلا لمن يحافظ على المواقع الإدارية.

يذكر عون أيضاً بأنّ من الضروري أن يفهم المسؤولون أنّ الحكم له قواعده في الدساتير وما عدا ذلك هو باطل، والحكومة الحالية وجدت بتنازل منا، وماذا يبقى من داع لوجودها إذا تخلّفت؟

وإذا كان كلام عون يلجح إلى أنّ فرط عقد الحكومة ممكن أو أنه رسالة لمن يريد أن يتلقفها اليوم قبل الغد، فإنّ الأجواء المعاقلة لا تشير إلى أنّ فريق 14 آذار متردد في التمسك بمواقفه أو حرص على عدم الوصول إلى مرحلة يتسبب فيها عون ومن يساندونه من الحكومة، فتفتقد

شرعيتها أو ربما يظهر هامش أكبر من المناورة. فما هي حقيقة هذا الملف الذي يعرض الحكومة ومعها البلاد وربما الوضع الأمني للخطر؟ وما هي حقيقة التمسك بالعماد قهوجي قائداً للجيش حتى شهر أيلول على الرغم من إمكانية تعيين بديل عنه في حزيران المقبل بعد انتهاء ولاية اللواء إبراهيم بصبوص في قيادة قوى الأمن الداخلي فيحل الملفان سوياً، كما يطرح عون؟

يحال المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء إبراهيم بصبوص مطلع حزيران على التقاعد، وبالتالي فإنه الاختيار الأول لموضوع ملف التعيينات عموماً، على الرغم من أنّ التركيز يبدو على قيادة الجيش لأنّ إحالة بصبوص على التقاعد في حزيران من قبل إحالة قهوجي في أيلول وبينهما ثلاثة أشهر.

ما أراد العماد عون طرحه في جلسة مجلس الوزراء المخصّصة للبحث في موضوع نهاية مهلة اللواء بصبوص حيث يشغّر المركز الأول ويدخل استحقاق البحث في التعيينات جدياً، هو أن يتمّ البتّ في تعيين كلّ القادة الأمنيين سوية، وفي الأصل فإنّ العماد جان قهوجي ممّدة خدماته، وبالتالي يمكن في لحظة توفر البديل أن يترك موقعه.

أراد عون أن يتمّ تعيين بديل في حزيران عندما تنتهي ولاية بصبوص حيث يعين عماد عثمان خلفاً لبصبوص في قيادة قوى الأمن الداخلي وشامل وركز في قيادة الجيش خلفاً لقهوجي، في الجلسة نفسها لكنّ الاتجاه الذي يعمل عليه في هذا الملف في مجلس الوزراء يتمثّل في عدم تعيين خلف اللواء بصبوص ومن دون التمديد له أيضاً، على أنّ يتسلم الضابط الأعلى رتبة مهمّته ويتمّ تأجيل الجلسة إلى أيلول حينها يجري اختيار إحدى الفرضيتين: إما تعيين مدير عام قوى لقوى الأمن الداخلي وقائد للجيش

بالاتفاق بين الأقران وفي الأطر الدستورية في الحكومة، وإما تعيين الضابط الأعلى رتبة في قيادة الجيش على غرار قوى الأمن الداخلي حينها أي تعيين الضابط الأعلى رتبة. وفي هذا الإطار، تقول مصادر متابعه لأجواء تتصل بالتعيينات في مجلس الوزراء «للبنا» إنّ فريق 14 آذار يريد أن لا يصيب ماء وجه الجنرال قهوجي بأن لا يعين بديل عنه قبل انتهاء السنتين.

وفي المقابل، يقول مصدر في 8 آذار إنّ المشاركات تدور اليوم حول مخرج لكنّ التعيين بالوكالة لمدير عام قوى الأمن الداخلي ليس إشارة لإغلاق الملف إنما التمديد له سيكون كذلك وهذا يبدو مستبعداً، وإذا تمّ التعيين بالوكالة سيكون ذلك دليلاً على أنّ التفاهم لم ينتج بعد لكن لم يغلق الباب أمام الحل، ومن سيبقى بالوكالة يبقى على أكثر تقدير لأشهر.

أراد عون تمرير الملف في حزيران، لكن من الواضح أنّ فريق 14 آذار يريد إبقاء قهوجي قائداً للجيش حتى شهر أيلول المقبل، ليس لعدم التمكن من التوصل إلى اتفاق على قائد للجيش مع باقي الأقران ولا لحفظ ماء الوجه بل من أجل بقاء اسم جان قهوجي مطروحاً كمرشح لرئاسة الجمهورية ومن اليوم حتى شهر أيلول المقبل، فإنّ المنطقة المقبلة على تسويات بعد التوقيع النووي الإيراني مع الغرب من العراق إلى سورية واليمن مروراً بلبنان، ستوضح حينها مستقبل البلاد ونفوذ الأقران فيه، وبالتالي ليس التمسك بجان قهوجي إلا محاولة تمسك بترشيح يعرف العماد عون أنه السبب في عرقلة يراد منها قطع طريق الرئاسة عليه أولاً وأخيراً، لذلك هو يريد اختيار النوايا بالإصرار على حسم التعيينات اليوم وليس غداً، ويضع كل أسلحته على الطاولة.

الخانز زار بري: لا حول ولا قوة للدولة ما لم ننتخب رئيساً



بزي مستقبلاً الخانز في عين التينة

عرض رئيس مجلس النواب نبيه بري الأوضاع العامة مع زواره في عين التينة، حيث التقى رئيس المجلس العام الماروني الوزير السابق وديع الخانز الذي أشار إلى أنه بحث مع بري «في موضوع الاستحقاق الرئاسي الذي يضعه في أولويات همومه». وقال: «اعتبر دولته أن لا حول ولا قوة للدولة ومؤسساتها ما لم ننتخب رئيساً جديداً للجمهورية، من موقع الحاجة إلى دوره الحكم، الموازن لكل الصلاحيات الدستورية في البلاد».

وأضاف: «لأنه متمسك بميثاقية العيش، لم يدع إلى اجتماع المجلس النيابي في غياب الفريق الماروني، فكم بالأولى إلى فرض جلسة حاسمة في الانتخابات الرئاسية، ما دام القادة الموارنة مختلفين على التفاهم حول مواصفات الرئيس الأنسب لهذه المرحلة الدقيقة من تاريخ لبنان؟ ولطالما كان الرئيس بري سباقاً إلى تأمين



سلام وشتانماير خلال لقائهما في السراي (اللاتي ونهر)

تطلب تعاوناً دولياً يساعد على إعادة هؤلاء إلى المناطق الآمنة السورين في المدارس اللبنانية تتخفّل ألمانيا بدفع تكاليف تعليمهم، ومجمل المساعدات الألمانية يبلغ مليار يورو سواء لللاجئين أو للدول المضيفة لهم».

وتابع شتانماير: «أرجو أن تأتي إشارات إلى وجود جهود جديدة لإيجاد حل سياسي، وقد تبادلنا الآمال بالمحادثات الأميركية والروسية أن تحيي الأمل في إطلاق مبادرة جديدة من أجل الحل لن يكون ممكناً إلا إذا بذل جيران سورية العرب والمسلمون أيضاً جهودهم في هذا السياق».

وختتم: «إنّ ما نشهده في لبنان بشكل متكرر يمكنه أن يمنح الأمل ويمكن التعاضب رغم الخلافات، وتوجد دائماً إمكانية التوصل إلى حلول وسط رغم الانتقادات، ولبنان كان ولا يزال نموذجاً على الجوار أن يقتدي به».

وكان وزير الخارجية الألماني، زار رئيس الحكومة تمام سلام في السراي الحكومية، وبحث معه التطورات العامة في لبنان والمنطقة وأوضاع النازحين السوريين، إضافة إلى عمل الكتيبة الألمانية المشاركة في قوات حفظ السلام في جنوب لبنان.

بوكوفا بحثت مع المسؤولين سبل حماية المواقع الأثرية ومواجهة التطرف

في إطار زيارتها الرسمية إلى لبنان، جالت المديرية العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «يونسكو» إيرينا بوكوفا على المسؤولين اللبنانيين وبحثت معهم التطورات العامة وأوضاع النازحين وموضوع الاتجار غير المشروع بالآثار.

ورافق بوكوفا مدير مكتب «يونسكو» الإقليمي للتربية في الدول العربية الدكتور حمد الهمامي، واستهلّت الجولة بقاءه مع وزير الثقافة ريمون عريجي، وتناول النقاش، حسب بيان صادر عن المنظمة، مختلف القضايا الثقافية ولا سيما دور لبنان الأساسي في مكافحة التهريب والاتجار غير المشروع بالآثار.

كما عرض المجتمعون للمواقع التراثية في لبنان والمدرجة على لائحة التراث العالمي وللموضوع البروتوكول الثاني لمعاهدة لاهاي الصادر عام 1999 والمتعلق بحماية الممتلكات الثقافية أثناء النزاع المسلح، حيث أشار الوزير عريجي إلى «أنّ لبنان يصدد الانتهاء من الخطوات اللازمة وإرساله إلى مجلس النواب للاضطلاع على البروتوكول الثاني».

وفي مقرّ الرئاسة الثانية في عين التينة، التقت بوكوفا رئيس مجلس النواب نبيه بري، ورافقها عريجي والسفير اللبناني لدى المنظمة خليل كرم. ثمّ انتقلت إلى السراي الحكومية، حيث التقت رئيس الحكومة تمام سلام، وعبرت عن «تضامن يونسكو واحترامها ودعمها لكرم الشعب اللبناني تجاه اللاجئين السوريين». كما ناقش الطرفان وضع